

لا إلغاء ولا إعادة ولا مضاعفة للدرجات السابقة

لجنة معالجة أزمة نتائج اختبارات الفترة الثانية تعتمد آلية حساب الدرجات بمعادلة رياضية

المطلوب منهم كطلبة وإعطاء الوزارة فرصة العمل والإنجاز لحل المشكلة، مؤكداً أن وزير التربية قد صرح أكثر من مرة في وزارة التربية وفي مجلس الأمة وأمام أعضاء اللجنة التعليمية عن إلغاء توزيع الدرجات الجديد الذي ثبت فشله والعودة إلى توزيع الدرجات القديم، كما قام بتشكيل لجان لاختبار أفضل آلية لتتصف الطلبة ولا تخل بالنظام، وبالتالي فهناك إجراءات حقيقية تجري على أرض الواقع ومن غير المناسب الاستمرار بالإعصامات والغياب، وقال عدد من المختصين من أهل الميدان أن على الطلبة أن يبحثوا للجمع حرصهم على مصطلحهم ومصالح وطنهم، وهذا يكون بالتزامهم وفتحهم بالإجراءات التي تعهد بها وزير التربية الجديد د. نايف الحجرف.

نسب النجاح في الفصل الدراسي الأول، ثم توجهوا إلى مجلس الأمة حيث طمأنهم وزير التربية د. الحجرف بحضور النائب مسلم البراك بأن قرار إلغاء توزيع الدرجات الجديد والعودة لتوزيع الدرجات القديم سيصدر اليوم (أمس) وأن اللجان الخاصة بمعالجة المشكلة تواصل العمل من أجل إنصاف الطلبة وحل المشكلة بصورة سليمة، وأكد الحجرف حرصه على مصلحة الطلبة وعلى تطوير النظام التعليمي بصورة علمية تواكب متطلبات العصر. ذكر أن مجلس طلبة الثانوي هدد بمقاطعة الدراسة والاعتصام في ساحة الإرادة لحين حل المشكلة، بينما دعا عدد من الموجهين الفنيين والعلميين جموع الطلبة إلى الالتزام بالدراسات المدرسية وأداء دورهم

أكدت المصادر أن هذه الآلية ستطبق على جميع الطلبة من باب العدالة والمساواة، في حين سيخصص للحالات الفردية المتضررة نفس الإجراءات المتبعة سابقاً والمتعلقة بالتظلم من الدرجات في المدارس والمناطق التعليمية بحيث تدرس كل حالة ويعطى كل ذي حق حقه. وبهذا يسدل الستار على مشكلة نتائج اختبارات الفترة الثانية بما حملته من أزمات وهموم أرق كل بيت وشغلت المجتمع طوال الأيام الماضية نتيجة التخطيط الواضح في إدارة هذا الملف وتهرب المسؤولين من القبهات التربوية عن مواجهة المشكلة وطماننة الطلبة وأولياء الأمور. من جهة ثانية نفذ عدد قليل جداً من الطلبة اعتصاماً في ساحة الإرادة صباح أمس للمطالبة بحلول لمشكلة تدني



صورة أرشيفية لاحتجاجات الطلاب على تدني نتائج اختبارات الفترة الدراسية الثانية

أكدت مصادر تربوية أن اللجنة الخاصة بمعالجة مشكلة نتائج اختبارات الفترة الدراسية الثانية والتي تم تشكيلها بقرار من وزير التربية ووزير التعليم العالي د. نايف الحجرف بعد اعتماده قرار إلغاء توزيع الدرجات الجديد القديم قد اعتمدت آلية إعادة حساب درجات جميع الطلبة في الفترتين الأولى والثانية وفقاً لمعادلات رياضية بحيث تتطابق تلك الدرجات مع توزيع الدرجات القديم من خلال ضرب درجة الطالب في 50 ثم يقسم الناتج على 70 فيحصل على درجة تعادل توزيع الدرجات القديم. كما أكدت المصادر عدم وجود نية لإلغاء أي نتائج سابقة أو درجات لأي طالب وبالتالي لن الفترتين الثالثة والرابعة، كما

خلال مشاركتها في جلسة الدائرة المستديرة لخبراء الإعاقة الذهنية

البدالله: دمج المعاقين بالمجتمع يبدأ من الأسرة والدولة حريصة على توفير الرعاية الكاملة لهم

قرارات تربوية بافتتاح وإغلاق عدد من المدارس



تماضر السديراوي



أحمد المليفي

أصدرت وكيل وزارة التربية تماضر السديراوي قرارات عدة بشأن افتتاح وإغلاق عدد من المدارس في مناطق تعليمية مختلفة منها إعادة افتتاح مدرسة علي بن أبي طالب الابتدائية ببنين في منطقة حولي التعليمية ومدرسة الإمام الشافعي الابتدائية ببنين في منطقة مبارك الكبير التعليمية.

وقالت وزارة التربية في بيان صحافي اليوم ان عملية الافتتاح او الإغلاق ستكون اعتباراً من العام الدراسي 2012/2013 حيث ستتولى المناطق التعليمية مهمة توفير أعضاء الهيئة التدريسية والتعليمية والإدارية للمدرسة. وأوضح البيان انه بالنسبة لمدرسة الإمام الشافعي ستتولى منطقة مبارك الكبير التعليمية إعادة إصدار نشرة تسجيل وقبول الطلبة بينما ستتولى منطقة حولي التعليمية مهمة نقل الطلبة من المبني الحالي المحقق بمدرسة مهلهل محمد المصنف المتوسطة ببنين إلى المبني الجديد في مدرسة علي بن أبي طالب.

وأشار البيان إلى إغلاق مدرسة سمية الابتدائية بنات الكائنة في منطقة الروضة التابعة لمنطقة العاصمة التعليمية اعتباراً من العام الدراسي 2012/2013 على أن تقوم المنطقة التعليمية بمهمة توزيع طالبات المدرسة بمعرفتها على بقية مدارس المنطقة ونقل أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية.

وجاء في البيان انه بموجب قرار أصدره وزير التربية ووزير التعليم العالي السابق أحمد المليفي سيتم أخلاء المبني الحكومي المستغل كمقر لمدرسة أبناء المستقبل الأهلية (وهي جزء من روضة حسان بن ثابت الحكومية) في منطقة جلب الشيوخ وتسليمه لوزارة التربية خلال شهر من اخطار المرخص لها بالأخلاء وتتخذ الإدارة العامة للتعليم الخاص بالتنسيق مع الجهات المختصة في الوزارة الإجراءات اللازمة لتنفيذ عملية الاخلاء وتسليم المبني الحكومي.

شعراء عرب يشاركون في مهرجان «ربيع الشعر العربي» بالكويت

أعلنت الأمانة العامة لمؤسسة جائزة عبدالعزيز سعود البابطين للإبداع الشعري أن مهرجان ربيع الشعر العربي في دورته الخامسة المقرر إقامته في الكويت في الفترة من 25 إلى 27 مارس سيعرض شعراء من مختلف الأقطار العربية.

وذكرت الأمانة العامة في بيان صحافي ان الشعراء المشاركين هم عمر عنان وفارس حرام من العراق وجاسم الضحيم من السعودية وأسماء الهند من الإمارات وأمين العتوم من الأردن وبهيجة ادلي من سورية وروضة الحاج من السودان وحسن سولي من جزر القمر.

وأشار البيان إلى أن الشعراء المشاركين من داخل الكويت سيعلمون عنهم قريباً إضافة إلى تفاصيل عدد حول الندوة المصاحبة للمهرجان والتي خصصت للشاعرين المحققين بهما في المهرجان من الكويت عبدالله زكريا الأنصاري ومن تونس محيي الدين خريف.

وقال البيان ان المهرجان الذي دأبت المؤسسة على إحيائه للسنة الخامسة على التوالي سيقام على مسرح مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي وهو يأتي بالتزامن مع الاحتفالات العالمية بالشعر الذي يصادف شهر مارس من كل عام.

وأضاف البيان أن المؤسسة دعمت عددا من الاعلاميين لحضور المهرجان من خارج الكويت إلى جانب ضيوف من المهتمين بالحركة الشعرية.

وذكر أن المؤسسة من خلال إقامة هذا المهرجان تقوم بتحقيق أهدافها التي تأسست من أجلها في تكريس الثقافة الشعرية العربية لدى الأجيال كما تسعى لجعل جمهور الشعر على تواصل دائم مع حركة الشعر العربي وذلك بدعوة أصحاب التجارب الشعرية من مختلف أرجاء الوطن العربي إلى أمسيات هذا المهرجان.

للأشخاص المسنين ذوي الإعاقة.

ومن جانبها قالت البروفيسورة في جامعة آيسلندا الدكتورة دورا بجانرسون على أهمية التعرف على ميول الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وتوجيههم على أساسها بدلاً من تطبيق تجارب ونظريات عامة على الجميع كما ركزت على ضرورة تبني ثقافة احترام الاختلافات في المجتمع وتقبلها.

كما استعرضت دورا بجانرسون تجربتها الشخصية مع ابنها المعاق ذهنياً بعرض مراحل حياته المختلفة كطفل وبالغ وشاب، مبيحة ان اندماجه في المجتمع كعضو هام لا يمكن الاستغناء عنه ومساندة أصدقائه الأسياء له وهو ما ساعد في حياته، مشيرة إلى أهمية حصول أسرة المعاق على الدعم الكامل لتحقيق دمج المعاق بالمجتمع.

فقد خصصت الوزارة لهم فصول الدمج باختلاف مناهجهم الدراسية فهناك اهتمام واضح من الدولة لرعايتهم في مدارس التربية الخاصة وتسخير جميع الإمكانيات لهم حيث يمارسون حياتهم الطبيعية. كما شارك في الدائرة المسنديرة مدير 5 مؤسسات تعليمية في فرنسا مهتمة بشؤون المعاقين فلورنت ليمتر، حيث أكد ان الحكومة الفرنسية تدعم المؤسسات الخاصة بالمعاقين وتمول مشاريعهم والطفل المعاق في هذه المؤسسات يكمل مساره التعليمي مع اندماجه في مؤسسات أخرى وعند بلوغه سن الـ 20 يتم اقتراح وظيفة تناسب إمكانياته فالعمل الاستغناء عنه ومساندة أصدقائه الأسياء له وهو ما ساعد في حياته، يستطيع الاستقلال بذاته.

وأضاف ليمتر ان المؤسسات بصدد إنشاء مركز رعاية

بجائزة الشيخ جابر الأحمد لتعزيز جودة التعليم لذوي الإعاقة الذهنية منى اللوغاني بدور وزارة التربية واستعدادها في مجال الاهتمام بذوي الإعاقات خاصة بافتتاح أول مدرسة متخصصة في منطقة مبارك الكبير تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة وتلامس صعوباتهم في التعلم من الصف الأول حتى الصف الخامس.

وقالت اللوغاني: تشرفنا بالاطلاع على تجارب الآخرين الشخصية في مجال صعوبات التعلم من قبل المختصين في تعزيز جودة التعليم لذوي الإعاقة الذهنية بدول مثل آيسلندا وفرنسا.

ولفتت اللوغاني ان الكويت تزخر بالعديد من تجارب الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة خصوصاً بعد صدور قانون دمج المعاقين في مدارس التعليم العام منذ التسعينيات،



منى اللوغاني



الشيخة عبدالله

المستوى العالمي، مبيحة ان الحفل الذي سيقام اليوم تحت رعاية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لتكريم الفائز بهذه الجائزة خير دليل على اهتمام الكويت بالمعاقين. وبدورها أشادت الوكيل المساعد للتعليم العام ورئيسة لجنة الإعداد لحفل تكريم الفائز

اللوغاني: تجربة الكويت رائدة في تعليم ذوي الإعاقات الذهنية ونسعى لمزيد من التطوير

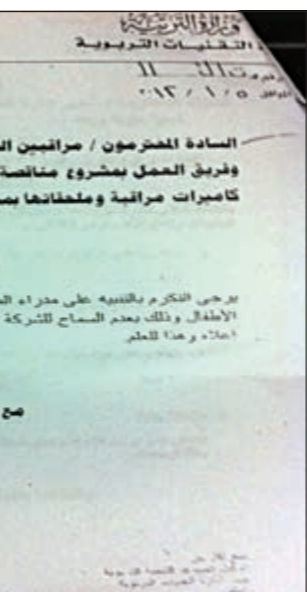
لم تنفذ المشروع الذي كان مقرراً الانتهاء منه أكتوبر الماضي

«التربية» توقف الشركة المكلفة بمشروع كاميرات المراقبة بسبب مخالفاتها

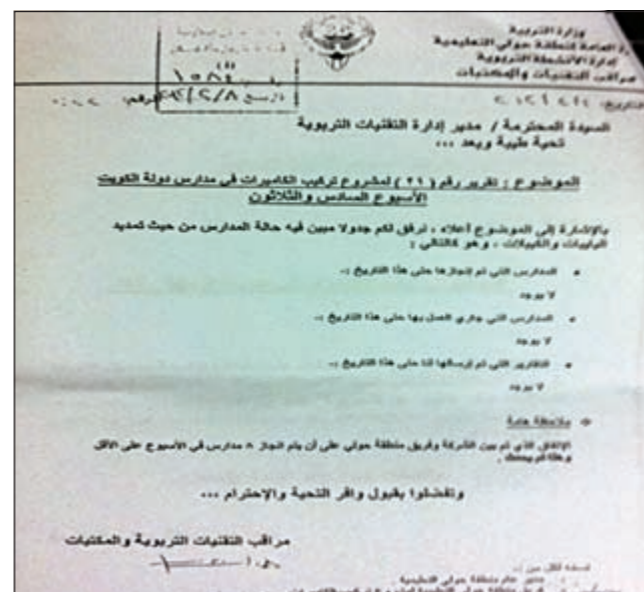


دمر المصانع هناك، مشيرة إلى أن الشركة لم تستطع توريد باقي كمية الكاميرات، لعدم الانتهاء من صناعيتها، وتوقف المصنع المختص عن العمل. إلى ذلك، أوضحت المصادر أن العدد الكلي للمدارس المستهدفة من المشروع 771 مدرسة، في حين لم يتجاوز العدد الكلي للمدارس، التي تم بدء العمل فيها 100 مدرسة، جميعها غير مكتملة التعديلات اللازمة لتثبيت الكاميرات. وكانت إحدى مديرات المدارس قدمت خطاباً، إلى مدير عام الإدارة العامة لمنطقة العاصمة التعليمية، يفيد بأن «التعديلات السلكية الخاصة بكاميرات المراقبة خارج جدران المدرسة يشوه منظر ممراتها، ويتعارض مع جعل المدرسة بيئة جانبية»، حيث تم الاتصال بمراقبة التقنيات وتبليغها بالأمر، وفقاً للمصدر.

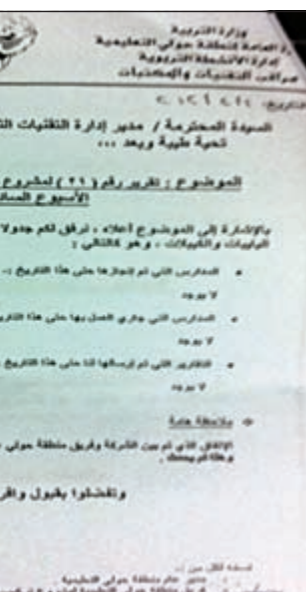
يشار إلى أن خلافاً نشب بين وزارة التربية والشركة المختصة بتركيب الكاميرات في مدارس



في مارس من العام الماضي، تسبب في إيقاف المشروع، في وقت كشفت فيه مصادر أخرى مطلعة أن سبب إيقاف المشروع يعود إلى «عدم قدرة الشركة على تنفيذ»، لافتة إلى عدم تركيب أي كاميرات حتى الآن في أي من المدارس المتفق عليها. وأضافت المصادر أن الشركة المختصة، تزعم أن إنتاج الكاميرات، التي تقوم على توريدها وتركيبها في المدارس، يعتمد على اليابان، مؤكدة أن إنتاجها يعتمد وبشكل كبير على الصين وليس اليابان. بيد أن المصادر المطلعة قالت إن «صناعة الكاميرات في الحقيقة تعتمد على الصين وليس اليابان»، مؤكدة أن مصانع شركة «سوني» لم تكن في نطاق «التسونامي»، ما يؤشر إلى عدم قدرة الشركة على تنفيذ المشروع في الوقت الحالي. وفي تصريحات خلال العام الماضي للشركة زعمت فيها أن توقف تنفيذ المشروع إلى الآن يعود إلى «التسونامي»، الذي



ينص على ان يتم إنجاز 8 مدارس في الأسبوع على الأقل وهذا لم يحدث، بالإضافة إلى أن هناك تقارير عدة تفيد بأن المشروع لم ينفذ فيه أي شيء منذ التعاقد على تنفيذه خلال العام الماضي. وللعلم انه خلال العام الماضي تم إحالة الشركة المنفذة إلى الشؤون القانونية في الوزارة لعدم التزامها بتوفير الجهاز الفني الكامل، من حيث المؤهلات الفنية والبطء بالتنفيذ وإسناد المشروع إلى 3 شركات من الباطن، دون الحصول على موافقة الوزارة»، بحسب المصدر.



وتابعت المصادر أن الشركة طلبت رسمياً من الوزارة تأجيل استعمال المشروع لمدة عام كامل، حتى «إصلاح» المصانع في اليابان والبدء بتوريد الكاميرات من جديد وتركيبها في المدارس بمراحلها المختلفة. وزعمت الشركة المنفذة للمشروع، بحسب المصادر، أن «التسونامي»، الذي ضرب اليابان



كشفت مصادر مطلعة في وزارة التربية لـ «الانباء» عن استمرار المخالفات في مشروع تركيب كاميرات مراقبة للمدارس، والذي بدأت الوزارة بتنفيذه بداية العام الماضي، من خلال عقد كانت أبرمته مع شركة مختصة، يقضي بانتهاء المشروع في مدة أقصاها 240 يوماً من تاريخ توقيع العقد في يناير 2011. وفي وقت كشفته الوزارة التربوية قد أوقفت الشركة المختصة بتنفيذ المشروع الشهر الماضي وأرسلت خطابات إلى المدارس بعدم السماح للشركة بدخول المدارس بخصوص المشروع الخاص بتركيب الكاميرات. وفي تقرير صادر خلال 1 فبراير الجاري مقدم من إدارة التقنيات التربوية والمكتبات (الإدارة العامة لمنطقة حولي التعليمية) يفيد بأنه لا توجد مدارس تم إنجاز المشروع فيها أو حتى جار العمل بها، مع وجود ملاحظة ذكرت في التقرير المقدم تشير إلى ان الاتفاق الذي تم بين الشركة وفريق منطقة حولي